

اتفاقية أسلو: الدوافع والمواقف

فاتح شيباني*

جامعة الجزائر3 (الجزائر). ch.fateh13@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/06/25

تاريخ القبول: 2020/05/06

تاريخ الاستلام: 2020/04/26

ملخص:

اقتنعت قادة الفصائل الفلسطينية المقاومة وخاصة المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية بعدم جدوى العمل المسلح منذ خروج الفدائيين الفلسطينيين من أرض دول الطوق العربية ومن ثم بدأ التفكير نحو التوجه إلى العمل السياسي وقبول قرار التقسيم، وكذا قرارين رقم 242 و 338 الصادرين عن مجلس الأمن سنة 1967 و 1973، وقد اتضح هذا التحول والتوجه نحو العمل السياسي في الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر 1988 وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1993 بناء على اتفاقية أوسلو والتي تباينت مواقف القوى الفلسطينية تجاهها من مؤيد مثل حركة فتح ومعارض مثل حركة حماس والشعب الفلسطيني خاصة المتواجد في الشتات باعتبار أن الاتفاقية لم تشر إليهم لا من قريب أو من بعيد.

كلمات مفتاحية: العمل الفدائي،، الإتفاقية، منظمة التحرير الفلسطينية، العمل السياسي.

Abstract:

The leaders of the Palestinian resistance factions, especially those under the umbrella of the PLO, have become convinced of the feasibility of armed action since the departure of the Palestinian militants from the land of the Arab ring countries. Hence, they began to think about going to political action and accepting the partition decision, Issued by the Security Council in 1967 and 1973. This orientation towards political action was evident in the declaration of the establishment of the Palestinian state in Algeria in 1988 and the establishment of the Palestinian National Authority in the year under the Oslo agreement. The positions of the Palestinian forces differed from those of supporters of Fateh and Such as Hamas and Al-Qaeda Palestinian divisions present in the Diaspora, as the agreement did not refer to them not from near or from afar.

Keywords: Guerrilla work; political action; the Palestine Liberation Organization ; the agreement.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

بعد ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان سنة 1982 والقضاء النهائي على الأعمال الفدائية التي كانت تنطلق من الأراضي اللبنانية، اكتملت حلقة الحصار على العمل الفدائي الفلسطينية من وعلى أراضي الدول المجاورة، فقد تمكنت إسرائيل من إبعاد خطر الأعمال الفدائية التي كانت تنطلق من أراضي تلك الدول منذ تأسيس الكيان في المنطقة سنة 1948، وبعد طرد الفدائيين الفلسطينيين من الأراضي اللبنانية وتشتتهم في دول العالم خاصة الدول العربية منه، أصبح لدى قادة الفصائل الفلسطينية المقاومة وخاصة المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية فنانة بعدم جدوى العمل المسلح ومن ثم بدأ التفكير نحو التوجه إلى العمل السياسي وقبول قرار التقسيم لسنة 1947، وكذا قبول القرارين رقم 242 و 338 الصادرين عن مجلس الأمن سنة 1967 و 1973، وقد اتضح هذا التوجه نحو العمل السياسي في الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر 1988 وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1993 توتوجا للتوقيع على اتفاقية أوسلو من نفس السنة وعليه فالإشكالية التي نطرحها لهذه الدراسة: ما هي الدوافع الحقيقية لعقد اتفاقية أوسلو؟ وما هي مواقف القوى الفلسطينية منها؟

2. الفرضيات:

- 1- تحولات ما بعد الحرب الباردة دفعت بالقيادة الفلسطينية للتخلي عن الخيار المسلح وإتباع نهج التسوية السلمية مع إسرائيل
- 2- نجاح إسرائيل في القضاء على الأعمال الفدائية المنطلقة من أراضي دول الطوق العربية أجبر الطرف الفلسطيني على الدخول في التفاوض والتوقيع على اتفاق أوسلو
- 3- رفض بعض القوى الفلسطينية لاتفاقية أوسلو مرده إلى عدم عرضها على استفتاء شعبي
- 4- الإقرار بتأجيل القضايا الأساسية للفترات لاحقة أدى بالشعب الفلسطيني إلى رفض بنودها واعتبارها تنازلا عن الثوابت الوطنية الفلسطينية

3. المناخ العام الذي تم فيه التوقيع على الاتفاقية

يكون لأي اتفاقية مقدمات وقد كان لاتفاقية أسلو مقدماتان أساسيتان ساهمتا في التسريع بالتوقيع عليها وتحديد مضمونها بالإضافة إلى مقدمات ثانوية يمكن التطرق إليهم

1.3 أثر نتائج حرب أكتوبر 1973 على النظام الإقليمي العربي

كانت حرب أكتوبر حربا مختلفة عن الحروب التي خاضتها الدول العربية ضد الكيان الصهيوني بعدما تعمق الطرف العربي وعلى رأسه مصر في معرفة العدو الصهيوني لتحديد وكشف مواطن قوته وضعفه أيضا (الجمسي، 1998، صفحة 10) وقد قامت حرب أكتوبر 1973 بهدف تحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967 والتي رفضت التنازل عنها، هذا التعتن الإسرائيلي دفع بسوريا ومصر للتفكير في شن حرب ضد إسرائيل لاسترجاع أراضيهما المحتلة ، وبدأنا تعدان للحرب مع مشاركة جزئية للأردن، وقد اكتملت قناعة كل من سوريا ومصر فيما يخص حتمية التعاون بين الدول العربية في هذه الحرب. اندلعت الحرب في 6 أكتوبر 1973، وعلى الرغم من أن المبادرة كانت عربية (مصرية - سورية) إلا أن النتائج النهائية لهذه الحرب أسفرت عن تمكن إسرائيل من المحافظة على الأراضي التي احتلتها في حرب جوان 1967، مما يعني أن الأهداف المسطرة من الحرب لم تتحقق بشكل كبير بالنسبة للطرف العربي المبادر بالحرب.

أدت نتائج هذه الحرب إلى ترسيخ بعض القناعات لدى الطرفين العربي والصهيوني، فحواه أنه لم يعد في إمكانهما حسم هذا الصراع باستخدام القوة خصوصا في ظل سياسة الانفراج الدولي التي تبنتها كل من زعيمة القطب الرأسمالي الولايات المتحدة الأمريكية ، وزعيم القطب الاشتراكي الاتحاد السوفيتي ، ففي هذه الحالة يستبعد استخدام القوة لحسم الصراع العربي - الإسرائيلي.

كما اقتنع الطرفين بأن أي حرب أخرى بينهما، لن تقتصر على ميادين القتال والأهداف العسكرية، وإنما ستمتد إلى عمق الدول المتحاربة والأهداف المدنية. مما أصبح يشكل عامل ردع للأطراف المتصارعة، بحيث لم يعد في إمكانها اللجوء للحرب كوسيلة لحسم الصراع.

وبهذا يمكن القول أن حرب 1973 لم تكن لإحراز نصر عسكري ، بل كانت مجرد صدمة للقوى الكبرى لكي تأخذ المبادرة للقيام بمفاوضات سياسية لحل المشكلة القائمة بين

إسرائيل والعرب حتى لا تتحول هذه المشكلة إلى أزمات أكبر وإلى مواجهات خطيرة (لطف، فلسطين بين الماضي والحاضر النكبة حموسون عامًا، 1998، الصفحات 48-49) ولهذا يعتقد الكثير أن الطرف المصري كان يهدف إلى تحريك القضية وإجبار الطرف الصهيوني للجلوس إلى طاولة المفاوضات وليس إلى تحرير كامل الأراضي المحتلة منذ الإعلان عن قيام دولة الكيان الصهيوني في المنطقة في ظل الوضع الدولي الراهن ولهذا يلاحظ الغموض في الأهداف العلنية والخفية وراء شن هذه الحرب فهل كان الهدف الإستراتيجي المصري إجبار الطرف الصهيوني للجلوس لطاولة المفاوضات وإقناع الاحتلال الصهيوني بأن الحرب لا تحل المشكلات أم أن الهدف هو تحقيق الحسم العسكري و تحرير الأراضي المحتلة (عمر، 2016/2015، صفحة 13).

وبناء على الواقع، وهذه القناعات أدركت الأطراف العربية بضرورة الشروع في عملية التسوية مع إسرائيل وقد كانت مصر السبقة في هذا الشأن بحيث كثرت مؤشرات التسوية بينها وبين الطرف الصهيوني بداية من اتفاقية فض الاشتباك حيث وقع الطرفان هذه الاتفاقية في 1975/09/01، وقد وصفها الرئيس أنور السادات على أنها نقطة تحول في النزاع العربي الإسرائيلي بما رتبته من التزامات وحقوق وواجبات متبادلة.

إن المكاسب التي حققتها مصر من هذه الاتفاقية هي الانسحاب الإسرائيلي من بعض أراضي سيناء المحتلة ، حيث استرجعت آبار نفط أبو رديس وكما عاد الممرين الاستراتيجيين – الميتملا ، والجدي – إلى الإدارة الدولية مع الإبقاء على أبوابها الشرقية بيد الإسرائيليين وبوجود أمريكي مستقل في محطات الإنذار المبكر في المنطقة المدارة دوليا.

وفي مقابل ذلك فرض الانسحاب التزامات مكلفة جدا بالنظر لما فرضه من وقائع جديدة على الجانب المصري، فبناء على النصوص المعلنة في الاتفاقية تم الإقرار بأن النزاع بين الطرفين في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة وإنما بالوسائل السلمية (المادة الأولى). وقد جاءت المادة الثانية لتقرر تعهد الطرفين.

« بعدم استخدام أي شكل من أشكال القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر » (الشعبي، 1975، الصفحات 115-116).

مما يعني تعهد مصر بعدم إغلاق قناة السويس أو مضيق باب المندب في وجه الملاحه الإسرائيلية ، كما ألزمت المادة الثالثة الطرفين بوقف إطلاق النار في الأقاليم الثلاث :

البري والجوي والبحري ، مع الامتناع عن أي عمل من الأعمال العسكرية أو شبه عسكرية ضد بعضهما البعض ، والملاحظ أن صياغة هذه المادة جاءت بصيغة المطلق وبدون أي تقييد أو تحفظات ، أما المواد المتبقية الخمس فقد نصت على مجموعة من الخطوات التي يقوم بها الطرفان تعاوناً مع قوات الطوارئ للأمم المتحدة للتوصل إلى سلام دائم بين الطرفين (الشعبي، 1975، صفحة 117).

ثم تلتها اتفاقية ثانية بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل وقد اعتبرت زيارة تاريخية في 19 أكتوبر 1977 بهدف استكمال جهوده لإزالة أثار العدوان وتحرير الأراضي المصرية والعربية المحتلة. وألقى خطاباً في الكنيست الإسرائيلي ، دعا فيه إلى تسوية سلمية ، تلتها بعد ذلك مباشرة مفاوضات مصرية - إسرائيلية مباشرة وعلنية ، نتج عنها التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية في يوم 17/09/1978، وقع عن الطرف المصري الرئيس أنور السادات وعن الطرف الإسرائيلي رئيس الوزراء مناحم بيغن، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر

تنقسم هذه الاتفاقية إلى وثيقتين تناولت الأولى منها أسس العلاقة بين إسرائيل والدول العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع ، بينما الثانية فقد حددت أسس معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، وبموجب هذه الاتفاقية استرجعت مصر أرض سيناء المحتلة مع موافقة مصر على إقامة سلام دائم مع إسرائيل وتطبيع العلاقات بين الطرفين على جميع المستويات.

أما فيما يخص الشعب الفلسطيني، فقد أقرت المعاهدة باقتراح حكم ذاتي فلسطيني في كل من الضفة الغربية والقطاع بمشاركة كل من مصر والأردن وإسرائيل وممثلين عن الضفة الغربية والقطاع في المفاوضات التي تتعلق بمستقبل الحكم الذاتي. إلا أن الشق الفلسطيني من الاتفاقية سقط في حينه نظراً لرفض الفلسطينيين له ، واعتباره من قبل منظمة التحرير الفلسطينية أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ 1948 . واستسلاماً مصرياً كاملاً لمشروع مناحم بيغن (صالح، 2003، صفحة 458)

وقد استطاعت مصر من تحقيق بعض المكاسب من التوقيع على الاتفاقية نذكر منها:

- استعادة سيناء وعدم خوض أي حروب

-كسبت مصر مساعدات هائلة من واشنطن من جراء السلام. إذ تتلقى القاهرة سنوياً مساعدات عسكرية أمريكية قدرها 1.3 مليار دولار ومساعدات اقتصادية تبلغ 250 مليون دولار

- الحد من الإنفاق العسكري. حيث تمكنت القاهرة من تقليص ميزانيتها العسكرية بشكل حاد منذ حرب عام 1973

- زيادة إيرادات الطاقة. حالما تم توطيد السلام، بدأت مصر بيع كميات كبيرة من النفط إلى إسرائيل (ماكوفسكي، 2011)

استطاعت إسرائيل بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 إخراج مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي والتي من خلالها حققت هدفين :

1- تفادي عبء التحسب لأي مواجهة عسكرية مع مصر.

2- تحييد الدور المصري من الصراع العسكري مستقبلاً.

وبالتالي يمكن استنتاج أن التسوية على المسار المصري - الإسرائيلي مكن إسرائيل من أن تكون أكثر تشدداً على باقي مسارات التسوية مع دول المواجهة والتي لازالت أراضيها محتلة.

حيث اتجهت إسرائيل إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان ، بعدما مهد لها الصلح مع مصر ذلك ، سعت إسرائيل من خلال ضرب المقاومة إلى تدمير بنيتها العسكرية ومن ثم القضاء النهائي على مشروع الثورة الفلسطينية الهادف إلى تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح ، وهذه الدوافع بدأ الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 04

» 04 / 06 / 1982 بدأت العملية ، بقصف جوي عنيف على لبنان، لبدء الاجتياح البري الشامل يوم 6 جوان. ما لبثت القوات الفلسطينية، واللبنانية الحليفة لها، أن أخذت في التقهقر شمالاً أمام السيل الإسرائيلي الجارف. وفي يوم 9 جوان ، أخرج الإسرائيليون الجيش السوري في لبنان، من المعركة عملياً، ووضعوا قواته البرية في مأزقٍ صعب تضطر فيه للقتال دون غطاء، عندما شُنوا عملية جوية فعّالة تمكنوا خلالها من سحق الدفاع الجوي السوري في سهل البقاع اللبناني، حيث دمروا 29 بطارية صواريخ سام المضادة للطائرات، من أصل 30. وعندما تدخل الطيران السوري للدفاع عن مواقع الدفاع الجوي، دارت واحدة من أكبر المعارك الجوية في القرن

العشرين، والتي انتهت بانتصار ساحق للإسرائيليين الذين لم يخسروا سوى طائرتين، بينما خسرت سوريا 70-80 طائرة حربية» (قاسم، 2019)

مما سهل وصولها إلى مشارف بيروت على الرغم من محاولة القوات السورية المتموقعة في البقاع والشوف، التصدي لها، إلا أنها لم تستطع الصمود، فانسحبت بعيداً عن ساحة القتال بداية من 11 جوان تاريخ دخول القوات الإسرائيلية لبيروت الشرقية، وبتاريخ 14 جوان كانت القوات الإسرائيلية قد أكملت حلقة حصارها على بيروت الغربية المكان الذي تجمع فيه حوالي 13 ألف مقاتل فلسطيني واللواء السوري الـ 85.

وعلى الرغم من هذا الحصار، قررت المقاومة الفلسطينية التحدي والصمود، استطاعت أن تمنع القوات الإسرائيلية من احتلال منطقة بيروت الغربية الصغيرة المساحة مدة شهرين كاملين، استعمل فيها العدو الإسرائيلي أحدث وأشد الوسائل الحربية.

تم وقف إطلاق النار في 12/08/1982 تحت ضغوطات دولية كبيرة، ولكن بعدما خلفت خسائر كبيرة بالنسبة للطرف الفلسطيني، فقد أدت إلى استشهاد وجرح نحو 55 ألف فلسطيني ولبناني، وإلى تدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، بالإضافة إلى النتائج التي اقتضتها ترتيبات خروج نحو 11 ألف مقاتل فلسطيني، توجهوا إلى المعسكرات السورية العراقية، التونسية، اليمينية، الجزائرية والسودانية.

وبهذه الأحداث وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها محرومة من العمل العسكري في دول الطوق، مما دفعها إلى تبني الحل السلمي والنضال السياسي، بدلا من الخيار العسكري الذي أجبرت على تركه، وتعبير آخر أجبرت المنظمة هي الأخرى الدخول إلى الصف (صالح، 2003، صفحة 320).

2.3 الحرب على العراق (حرب الخليج الثانية):

لقد انتهت الحرب العراقية الإيرانية و بغداد تتمتع بقوة هائلة فلقد كان الرأي السائد آنذاك يعتبر أن العراق و كأنه خرج منتصرا من الحرب (لوران، 1993، صفحة 07)، مما ساهم و حفز دخول القوات العراقية الكويت في يوم 02/08/1990 و إزاحة عائلة آل الصباح عن السلطة و قد أحدثت هذه الخطوة حيوية لم يشهدها العالم منذ

الحرب العالمية الثانية ، فقد دب النشاط الدولي و القدرة على التنفيذ في أوصال المجتمع الدولي حيث كاد أن يصبح مجلس الأمن الدولي يعقد جلساته بصفة شبه دائمة دون أن تصطدم قراراته بأي نوع من أنواع الفيتو (أ.ش، 1990، صفحة 121).

وفور العملية أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الخليج القوات الكافية لصد أي هجوم عراقي محتمل يتجاوز الكويت جنوبا، وهذا بعد تاريخ 9 نوفمبر 1990: حيث أصدر مجلس الأمن قراره رقم 678 الذي يخول الدول المتعاونة مع الكويت استخدام جميع الوسائل الضرورية لتنفيذ القرار رقم 660 الذي يدين هذا العمل ويدعو العراق إلى سحب كامل لقواته. (د.م، 2014) لم تخف الولايات المتحدة أهدافها لهذا الإجراء فقد أوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب ألقاه للشعب الأمريكي يوم 15/08/1990 أهداف هذا التحرك الأمريكي معتبرا أن الهدف الأمريكي من ذلك هو حماية القدرة على الحصول على موارد الطاقة باعتبارها حيوية للولايات المتحدة الأمريكية و للعالم و في حالة ما إذا وقع أكبر احتياط للنفط في العالم بين يدي صدام حسين فإن ذلك سيؤثر على حرية أمريكا و حرية الدول الصديقة حول العالم (أ.ش، 1990، صفحة 121).

و للإشارة فقد ظلت منطقة الخليج -منذ أن خرج منها الاستعمار البريطاني بالتدرج إثر الحرب العالمية الثانية- منطقة حساسة بالنسبة للحسابات الإستراتيجية الأمريكية، وكان الغزو العراقي للكويت (حرب الخليج الثانية) إحدى المحطات التي تبين جانبا من طبيعة التدخل الأمريكي في هذه المنطقة.

» فقد كانت الولايات المتحدة تتخوف من السياسة العراقية في المنطقة لا سيما بعد خروج العراق شبه منتصر في الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 (حرب الخليج الأولى)، وامتلاكه أثناءها خبرات علمية وعسكرية صناعية قد تقوده في المستقبل إلى حيازة برنامج تسليح متطور يهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة المتمثلة في النفط وأمن إسرائيل» (د.م، حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج، 2016)

و لمواجهة ردود فعل الشعوب العربية على التواجد العسكري الأمريكي على أراضيها سعت الإدارة الأمريكية إلى إبقاء إسرائيل في الظل في الحملة العسكرية ضد العراق حتى لا

يفهم منه بأنه تعاون وتحالف أمريكي مع الدولة الصهيونية خاصة و أن الجميع يعلم تهديد الرئيس العراقي صدام حسين للدولة الكيان في كلمته التي ألقاها يوم 2 أبريل 1990 أمام القيادات العراقية قائلاً

« بعون الله إذا حاولت إسرائيل أي شيء ضد العراق سوف نعمل على جعل النار تلتهم نصفها... أما الذين يهددونا بالقبلة النووية فسوف نقضي عليهم بالسلح الكيمائي " (لوران، 1993، صفحة 35) وهذا ما شكل إخراجاً كبيراً للدول العربية التي ستشارك الولايات المتحدة في حملتها العسكرية ضد العراق « (ن.ج، 1990، الصفحات 128-129).

و من هذا المنطلق يبرز لنا بشكل جلي أن الولايات المتحد الأمريكية لم ترغب في إدخال القضية الفلسطينية في ملف المحادثات و المشاورات و النقاشات و الاتصالات الجارية بخصوص الاجتياح العراقي للكويت، و حرصت كل الحرص على ذلك و ظهر ذلك جلياً من خلال تأجيل زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي لواشنطن و لقائه بنظيره الأمريكي جيمس بيكر. فسرت أوساط حكومية إسرائيلية هذا التأجيل على أنه إثبات واقعي على صحة التأكيدات الإسرائيلية من أن أزمة الخليج قد وضعت النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي في المرتبة الثانية من سلم الولايات المتحدة الأمريكية، و مما زاد من القناعة الإسرائيلية ما أكده السفير الإسرائيلي لدى واشنطن موشي أراذ حين صرح أن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية هو الحفاظ على استقرار و ضمان مصادر الطاقة التي تأتيها من منطقة الشرق الأوسط و أوضح أن التطورات الأخيرة أفقدت النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي مركزيته و سيستمر هذا الحال لفترة مقبلة (ن.ج، 1990، صفحة 129).

أما على مستوى العلاقات العربية فقد دخلت خلال هذه الأزمة مرحلة خطيرة اتصفت بالضعف و الانقسام بداية من مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة في القاهرة بتاريخ 10/08/1990 للبحث في القضية، حيث أصدر في ختام مداوات الزعماء العرب قراراً نص على تأكيد سيادة الكويت و استقلاله و سلامته الإقليمية باعتباره دولة في الجامعة العربية و في الأمم المتحدة و التمسك بنظام الحكم الذي كان قائم قبل إقدام النظام العراقي على هذه الخطوة، فقد أشار القرار إلى إدانة العدوان العراقي على الكويت و

عدم الاعتراف بقرار ضم الكويت إليه و المطالبة بسحب قواته منها إلى ما اقبل دخول القوات العراقية الكويت (خضر، 2017، صفحة 166)، و قد نص القرار أيضا على تأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية و دول الخليج الأخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعي و الاستجابة لمطالب هذه الدول بخصوص نقل قوات عربية لمساعدة قواتها دفاعا عن أرضها و سلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي، يبدو أن أهم نقطة في هذه المسودة الختامية هي إرسال قوات عربية إلى منطقة الخليج، أما فيما يخص قضية الموافقة على طلب السعودية باستحضر قوات أجنبية غير عربية فقد تمت الموافقة عليه في ما وراء الستار (1990، الصفحات 11-13).

بدأت الخلافات و الانقسام يظهر على هذه القمة بداية من التصويت حيث وافقت 13 دولة على القرار الختامي مقابل رفض و امتناع 9 دول من التصويت عليه، كذلك من خلال تصريحات بعض الزعماء فقد صرح الملك الأردني على القمة عقدت لأجل تسهيل التدخل الأجنبي « فقد كان الملك الأردني ينظر للأزمة من زاويتين الأولى قناعته بعدم وجوب احتلال الأراضي بالقوة تحت أي ظرف أما الثانية فهي إبقاء الأزمة داخل الإطار العربي» (شرف، 1991) مما يعني رفض التدخل الأجنبي و هذا ما رفضه الرئيس المصري حسني مبارك مؤكدا على أن التدخل الأجنبي طلب قبل القمة مستفسرا على عدم التركيز في أسباب التدخل الأجنبي بدلا من التركيز و التحدث عنه (1990، صفحة 123). و زادت الهوة في الصف العربي من خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية في 1990/08/30 حيث غابت عنه الدول التي لم تصوت لصالح قرارات قمة القاهرة و حضرت فقط الدول المؤيدة للقرارات الصادرة عن القمة، إضافة إلى دولة ليبيا التي سعت إلى إحداث توافق في الرؤى (أ.ش، 1990، صفحة 123).

تراجعت بفعل هذه الخلافات العربية وضعية القضية الفلسطينية كقضية قومية، كانت توحد العرب و تشدهم باتجاه الصراع العربي - الإسرائيلي و احتلاله للأراضي الفلسطينية، أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن موقفها من الأزمة اعتبر على أنه منحاز للعراق بحيث لم تتخذ موقفا واضحا صريحا ضد العراق عند احتلاله للأراضي الكويتية، فقد دفعت الثمن باهظا و هذا بفقدان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الاحترام و التقدير الذين توفرا لها بفضل الانتفاضة و المبادرة السياسية على الصعيد

العربي و العالمي (نوفل، قصة اتفاق أسلو، الرواية الحقيقية الكاملة، "طبخة أسلو، 1995، صفحة 28).

وقد كان لهذه الحرب تداعيات كبيرة وقعت على عاتق القضية الفلسطينية لأن فلسطين هي في ضمير و قلب كل إنسان عربي و هي الأمل و المرتجى و المحور الذي يلتقي من حوله جميع العرب الأحرار، و قد تسبب الغزو العراقي للكويت و ما نجم عنه من آثار و مفاعيل و انعكاسات في الإضرار بالقضية المركزية من مختلف جوانبها، فقد سبب حرجا شديدا لمنظمة التحرير الفلسطينية و وضعها في فوهة مدفع الخلافات و المحاور و عرضها للمساءلة و الانتقاد، كما أوقع بين بعض الشعوب العربية و الشعب الفلسطيني لأسباب سال الحبر كثيرا حولها و في الوقت نفسه دخلت الانتفاضة إلى عالم النسيان و تعرض أبناء الضفة الغربية و قطاع غزة إلى خيبة أمل جديدة و انتكاسة معنوية، هذا بالإضافة إلى الأضرار المالية التي تعرض لها حوالي 400 ألف فلسطيني يعيشون في الكويت و عشرات الألوف الذين كانوا يعملون في دول الخليج ففي حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) طردت أعداد كبيرة من دول الخليج، و منعت عودة 350 ألف فلسطيني كانوا في الكويت و خرجوا أثناء احتلالها، ولا يزال دخولهم إلى دول الخليج مقيدا و محددًا جدًا. (سنة، 2020) و كانوا يرسلون جزءا كبيرا من مداخيلهم إلى أهلهم في الأراضي المحتلة، و في الأردن و في المخيمات الفلسطينية في لبنان و سوريا و الأردن، و حرمت الانتفاضة من الدعم و الإسناد المادي و المعنوي الذي كان يقدم لها من دول الخليج، و نسى العالم فلسين و طويت صفحة المبادرات السلمية و في مقابل ذلك أطلقت يد إسرائيل لتعبث بالحقوق و الأراضي و تضطهد العرب و تخطط في طردهم لإسكان المهاجرين اليهود القادمين من الإتحاد السوفيتي (الدين، 1990، صفحة 09).

وفي الفترة الممتدة ما بين "شهري فيفري - مارس 1991 أصبحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية محاصرة عربيا ودوليا ومكشوفة سياسيا وباتت في أضعف حالاتها وصار وضع المنظمة في مهب الريح، وكان للحملة الإعلامية الأمريكية والعربية والأوروبية المركزة التي شنت في ذلك الوقت ضد قيادات منظمة التحرير الفلسطينية و ضد ياسر عرفات شخصا أثرها في تعميق حالة القلق التي عاشتها القيادة الفلسطينية، وبعد نجاح

الموساد الإسرائيلي بطريقة مرعبة في اغتيال أبو أياد، وأبو الهول وأبو محمد العمري في العاصمة التونسية يوم 14/01/1991، عاشت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حالة من الاضطراب والقلق على المصير ربما في ذلك المصير الشخصي للقيادة" (نوفل، البحث عن الدولة، 2001، صفحة 337).

3.3 بواد النظام الدولي الجديد

أعلن جورج بوش الأب في شهر نوفمبر 1990 ، خلال زيارته لفرنسا، رسميا عن نهاية الحرب الباردة وانتصار النظام الرأسمالي وقد أدى انهيار وتفكك الإتحاد السوفيتي إلى غيابه تدريجيا عن المسرح الإقليمي (الشرق الأوسط) مما فسح المجال أمام تسوية وفق منظور زعيم القطب المنتصر الذي نقصد به الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تزامنت هذه الأحداث مع حرب الخليج في أوت 1990 التي أتاحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية من جمع الدول العربية تحت رايها وإعلان الحرب ضد نظام الرئيس العراقي صدام حسين بمشاركة مصر وسوريا ودول الخليج ، سوريا التي كانت معادية للغرب لفترة طويلة إلا أنها أدركت خطورة أن تجد نفسها في عزلة مما أجبرها على الدخول في هذا التحالف.

تمكن الرئيس الأمريكي جورج بوش من الضغط على إسرائيل لقبول المفاوضات مع دول الجوار بعد النصر والحشد الكبير الذي حققته من هذه الحرب .

أما الدول العربية فقد وافقت لأسباب يمكن إجمالها في نقطتين هما :

أ- إصابة منظمة التحرير الفلسطينية بالهزيمة الدبلوماسية نتيجة مواقفها المساندة للعراق ، مما يعني غيابها عن المفاوضات.

ب- المصلحة الإستراتيجية لبعض الدول العربية كسوريا مثلا في استرجاع أراضيها المحتلة بعد الفشل في استرجاعها بالقوة في حرب أكتوبر 1973.

أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فإن الشروع في المفاوضات قضية تمس مصداقيتها إزاء التزاماتها العربية. فقد اتهمت بأنها تكيل بمكيالين ، ففي الوقت الذي تعاقب فيه العراق تجدها تغض النظر عن جرائم إسرائيل المرتكبة في حق الفلسطينيين ، كما سهلت الولايات المتحدة الأمريكية المهمة على الدول العربية التي وقعت بها مسيرات

ومظاهرات مناهضة لمشاركة بلدانها في ضرب بلد شقيق من خلال وعودها بأن المجموعة الدولية ستعمل بكل ما في وسعها لحل القضية الفلسطينية.

4.3 انعقاد مؤتمر دولي للسلام (مؤتمر مدريد للسلام)

بعد حرب الخليج الثانية في مطلع عام 1991، خسرت منظمة التحرير مكانتها تماماً: إقليمياً ودولياً بعد تأييدها للنظام الرسمي العراقي. الأمر الذي دعاها لقبول حضور مؤتمر مدريد للسلام وبشروطٍ مجحفة، منها أن يتألف الوفد الفلسطيني من فلسطيني الداخل فقط وليس من أعضاء منظمة التحرير، وذلك ضمن الوفد الأردني. ونتيجةً للتسوية الإسرائيلية في المفاوضات التي دارت في واشنطن، قبلت القيادة الفلسطينية بفتح قناة مفاوضات سرية في العاصمة النرويجية أوسلو، أسفرت عن قبول منظمة التحرير بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في 13 سبتمبر 1993. (نهال، 2012)

فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية على استثمار الحالة التي تعيشها الدول العربية الموسومة بالتوتر و التمزق و التشرذم على أعقاب حرب الخليج الثانية، فبادر جورج بوش يوم 6 مارس 1991 إلى الإعلان عن مبادرته لصنع السلام في المنطقة داعياً إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وكانت هذه الدعوة مبنية على أسس حددها في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي قائلًا:

« هناك فرص جديدة للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وقد علمتنا العصور الحديثة أن الجغرافيا لا تستطيع ضمان الأمن و لن يتحقق من القوة العسكرية وحدها إن السلام الشامل لا بد أن يقوم على قرارات مجلس الأمن 242، 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام و لا بد من التعامل مع هذا المبدأ لتوفير الأمن و الاعتراف بإسرائيل و في نفس الوقت تحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين، فقد حان الوقت لوضع حد للصراع العربي - الإسرائيلي» (لطف، 1998، صفحة 67).

وقد انعقد المؤتمر في 30 أكتوبر 1991 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي الذي بدأ نجمه بالأفول نتيجة التصدع الذي بدأ يعرفه وبحضور أوروبي وإن كان شكلياً فقط، أما عن الجانب العربي فقد شاركت مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الست، واستطاع الطرف الإسرائيلي من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتم استبعاد مشاركة منظمة

التحرير الفلسطينية بصفة رسمية، وشارك عن الجانب الفلسطيني ممثلون فلسطينيون عن الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الغطاء الأردني، أي ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك، إلا أن ذلك حدث بمباركة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث التزم الممثلون بالتطبيق الحرفي لإملاء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (صالح، 2003، صفحة 47). هذه المرة الأولى التي توافق فيها أغلب الدول العربية المجاورة لإسرائيل على التفاوض معها، مع أنهم مازالوا بشكل رسمي في حالة حرب معها ما يقارب نصف قرن د بررت الأطراف العربية مشاركتها في هذا المؤتمر بمبررات مختلفة وأساليب متعددة ومن ذلك * أن الهدف هو درء المفاسد.

* أن الهدف هو الكسب الإعلامي، و إن دخول المؤتمر سلب الأضواء على القضية الفلسطينية، وأن الإنجاز الذي يخطط لتحقيقه في هذا المؤتمر هو إنجاز إعلامي بالدرجة الأولى.

* غياب البديل هو الدافع إلى قبول سياسة المؤتمر (علوش، 1992، صفحة 48).

وقد ظهرت في هذا المؤتمر فكرة جديدة، فكرة السير بمسارين في عملية التسوية :

1- المسار الثنائي: يشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وهي دول الجوار (سوريا والأردن ولبنان) والفلسطينيون.

2- المسار المتعدد الأطراف : الهدف منه إيجاد رعاية وتغطية دولية واسعة لمشروع

التسوية، بإشراك الدول المؤتمر، كما هدف إلى خلق جو جديد غير مسبوق في

منطقة الشرق الأوسط يعتبر إسرائيل كيانا طبيعيا في المنطقة إضافة إلى أنه

هدف إلى أنه هدف إلى نقل بعض القضايا الحساسة إلى هذا المسار لتخفيف

العقبات التي تواجه المسار الثنائي في بعض القضايا مثل قضايا اللاجئين، المياه،

الأمن، و الحد من التسليح و البيئة و الاقتصاد و التعاون بين دول المنطقة حيث

تم تشكيل خمس لجان لهذه القضايا (صالح، 2003، صفحة 471).

و فيما كانت المحادثات مع كل دولة من دول الجوار الثلاث في المسار الثنائي تهدف

إلى عقد معاهدات سلام، كانت المفاوضات بين الإسرائيليين و الفلسطينيين تعتمد صيغة

من مرحلتين أساسيتين:

- في المرحلة الأولى : تحرص المحادثات على التوصل لعقد اتفاق حول الترتيبات المؤقتة لقيام حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمسة سنوات.
 - في المرحلة الثانية : التي تعتبر مكملة للمرحلة الأولى تتناول المفاوضات المسائل المتعلقة بالتوصل إلى وضع ثابت ودائم (راضي، 1998، صفحة 176).
- جرت عدة مؤتمرات دولية و العديد من اجتماعات اللجان، إلا أنه و بفعل عدم تعاون الطرف الإسرائيلي و قبوله إلا بما يخدم مصالحه عرقل تقدم الأمور بشكل كبير، حيث هدف الإسرائيليون إلى إحداث خطوات متقدمة في الجوانب الاقتصادية بغية كسر حاجز المقاطعة مع الدول العربية و بناء علاقات سياسية معها في حين كانوا يعطلون المسارات الحساسة مثل قضية اللاجئين، و قد تعثر المسار المتعدد الأطراف بعد أن انكشف للدول العربية المفاوضة النوايا الإسرائيلية الحقيقية و مقاطعة سوريا ولبنان لهذا المسار.
- أما بخصوص المسار الثنائي فقد تمكن الطرف الإسرائيلي و الفلسطيني من عقد اتفاقية سلام سنة 1993 و كذلك تمكن الطرف الأردني و الإسرائيلي من عقد اتفاقية سلام سنة 1994 في حين بقي المساران اللبناني و السوري متعثران (صالح، 2003، صفحة 471).

4. قراءة تحليلية لاتفاقية أسلو

1.4 مقدمة وصفية لاتفاقية أسلو:

يمثل الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي الذي تم التوقيع عليه في واشنطن في 13 سبتمبر 1993 و الذي سبقته مباحثات سرية في العاصمة النرويجية أوسلو بين الطرفين، الأساس المعول عليه لإنهاء حالة الصراع الطويل بين الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي، من خلال الاعتراف المتبادل بالحقوق الشرعية و السياسية المتبادلة.

« والاتفاق هو في واقع الأمر وثيقة إعلان مبادئ تضع الخطوط العريضة لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي و تعرض أساسيات وعموميات ولا تدخل في بحث التفاصيل والحيثيات، وتتم التسوية المنصوص عليها في الإعلان على ثلاث مراحل متداخلة تتقاطع الواحدة بالأخرى، ولكن بدون أن تؤثر الاتفاقيات المبرمة في إحداها على وضعية تابعتها، أو على النتيجة النهائية للعملية برمتها، فعملية التسوية وفقا لهذا الإعلان تبقى متكاملة و تنتهي فقط عند إتمام المفاوضات المتعلقة بالحل النهائي» (1993، صفحة 06).

ومن أبرز النقاط التي شملها إعلان المبادئ :

أ- انتخاب مجلس فلسطيني ونقل السلطات إليه :

يقوم المواطنون الفلسطينيون القاطنون في الضفة الغربية و قطاع غزة بانتخاب مجلس تشريعي تحت إشراف دولي، يشرف هذا المجلس المنتخب على تولى شؤون الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية لا تزيد مدتها عن خمس (5) سنوات، و كان من المفروض إجراء الانتخابات بعد مرور تسعة أشهر على دخول الإعلان حيز التنفيذ (راضي، 1998، صفحة 178).

أما بخصوص نقل الصلاحيات فقد تقرر أن تمتد صلاحيات المجلس إلى الضفة الغربية و قطاع غزة، وتشمل شؤون التربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وفرض الرسوم والضرائب المباشرة والسياحة، كما أسندت له وظيفة تأليف قوة من الشرطة، فيما تبقى إسرائيل محتفظة بمسؤولية الدفاع و الأمن الشامل في الأراضي المحتلة (راضي، 1998، صفحة 178).

ب- انسحاب القوات الإسرائيلية :

حددت بداية المرحلة الانتقالية بتاريخ انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة و أريحا و بناء على هذا ينبغي أن يجرى الانسحاب خلال الشهرين اللذين يعقبان وضع إعلان المبادئ حيز التنفيذ، كما يقتضي انجازه خلال أربعة أشهر على الأكثر تقدير، و تقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات لتشكيل المجلس بالانسحاب من المناطق

المأهولة بالسكان و إعادة الانتشار في الضفة الغربية (صالح، 2003، الصفحات 473-474).

ج- الوضع القانوني النهائي:

أما بخصوص الوضع القانوني النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة فقد تقرر أن تبدأ المفاوضات حوله في السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية على أكثر تقدير، تتناول المفاوضات في هذا الشأن، وضع القدس واللاجئين، والمعاهدات الأمنية والحدود والعلاقات مع البلدان المجاورة، وما لم تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توقيف يتفق عليها الطرفان (اتفاق أوسلو: فقرة لم تتضح أبعادها بعد، 2019).

د- التعاون:

أسس لهذا الجانب لجنة ارتباط ولجنة تعاون اقتصادي بهدف تعزيز التعاون بين الطرفين في مختلف الميادين، في ميدان التجارة والصناعة والنقل والأبحاث والمياه والكهرباء والمال والنقل والشؤون الاجتماعية والإعلام (نوفل، قصة اتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة، "طبخة أوسلو، 1995).

2.4 تقييم الاتفاقية (الجوانب الإيجابية والسلبية للاتفاقية):

أ - الجوانب الإيجابية :

من أبرز النقاط الإيجابية التي تضمنها اتفاق أوسلو :

** الاعتراف المتبادل بين الطرفين مما يعني أنه ولأول مرة تعترف إسرائيل رسمياً بالشعب الفلسطيني وبحقوقه الشرعية في إقامة كيان له على الأراضي المحتلة (قطاع غزة الغربية) وهي عوامل مهمة تدفع إلى الاستقلال في حالة تطبيق بنود الاتفاق.

** انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي الخطوة الثانية التي يقدم عليها الجيش الإسرائيلي بعد انسحابه من صحراء سيناء المصري، وقد دام هذا الاحتلال نحو 26 عام لإقامة سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين على هذه المناطق لفترة خمس سنوات (الأطرش، 2019/2018، صفحة 40).

** حددت فترة بداية مفاوضات الوضع النهائي بفترة لا تتجاوز السنة الثالثة من الفترة الانتقالية وهو أمر إيجابي وما يجب على الطرف الفلسطيني سوى السعي إلى تحويل

المفاوضات الجارية و المتعلقة بالمرحلة الانتقالية إلى عملية مفاوضات متواصلة ليتم الانتقال مباشرة بعد توقيع الاتفاق المرهلي إلى المفاوضات الفورية بخصوص الوضع النهائي تجنباً لأي تحول في المواقف الإسرائيلية.

** أكد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير الفلسطينية و السلطة الفلسطينية للإرهاب و العنف و الحفاظ على الأمن، و منع العمل المسلح ضد إسرائيل و هذا ما طمأن إسرائيل و دفعها إلى الانسحاب السريع من المناطق المتفق عليها و كذلك بنزع صفة الإرهاب من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية أمثال ياسر عرفات.

** إجراء الانتخابات تحت رقابة دولية متفق عليها يخرج هذه الانتخابات من نطاق كونها شأنًا داخليا إسرائيليا و هو مكسب فلسطيني، خاصة وأن هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني و متطلباته العادلة (1993، الصفحات 10-13).

ب - سلبيات الاتفاقية:

شمل هذا الاتفاق على نقاط سلبية نذكرها فيما يلي :

- تفرد منظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على الاتفاق و كل الاتفاقيات التي تلتته دون العودة إلى الشعب الفلسطيني الذي يحوي تيارات واسعة ليست لهذا الاتفاق وخط التسوية من أساسه.

- تأجيل قضايا أساسية في هذا الاتفاق، كموضوع القدس و اللاجئين و مستقبل المستوطنات الصهيونية في الضفة و القطاع إلى مرحلة مفاوضات الوضع النهائي، ولأن منظمة التحرير الفلسطينية تعهدت بعدم اللجوء إلى القوة إطلاقاً، فقد أصبحت الكرة في ملعب إسرائيل التي تملك القوة و أوراق اللعبة.

- اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود مما يعني الاعتراف بشرعية احتلال 77% من أرض فلسطين المحتلة عام 1948 و التي لا تجرى عليها أية مفاوضات.

- لا تتضمن الاتفاقية أية إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم أو إقامة دولتهم المستقلة، بالإضافة إلى عدم الإشارة إلى اعتبار كل من القطاع و الضفة كأراض محتلة، مما يعزز الاعتقاد بأنها أراض متنازع عليها (صالح، 2003، الصفحات 474-475).

- لدولة الكيان الصهيوني حق النقص أي حق الفيتو ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الإنتقالية (الأطرش، 2019/2018، صفحة 40)
- تعهد السلطة الفلسطينية بعدم اللجوء للمقاومة المسلحة ضد إسرائيل يجعلها مضطرة إلى كبح أية مقاومة مسلحة ضد إسرائيل، مما يدفعها إلى المصادمة مع بعض الفصائل الفلسطينية المتبنية لنهج المقاومة المسلحة منذ نشأتها، و بذلك توفر الأمن و الحماية لإسرائيل بقصد أو عن غير قصد، و لإبداء حسن النوايا قامت منظمة التحرير الفلسطينية بحملات اعتقال واسعة و شرسة ضد الفلسطينيين.
- الأمن الخارجي و الحدود ليس من مسؤوليات السلطة الفلسطينية، و لا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن إسرائيلي، كما لا يجوز للسلطة تشكيل جيش أو إدخال الأسلحة إلا بإذن من إسرائيل (صالح، 2003، صفحة 475).
- أخرج الاتفاق منظمة الأمم المتحدة كمظلة دولية تحكم النزاع القائم بين الطرفين و لم تعد قراراتها المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني كحق العودة و قرار التقسيم تشكل مرجعية يمكن الاحتكام إليها لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية الطرف المنحاز دائماً لإسرائيل (الأطرش، 2019/2018، صفحة 40).
5. الاتفاقية في ميزان القوى و الفصائل الفلسطينية.

1.5 الفصائل الفلسطينية :

تباينت وجهات نظر المعارضة الفلسطينية بحيث انقسمت وجهات النظر لديها حول التوقيع على الاتفاقية وبالتالي الاعتراف بإسرائيل، وقبل التحدث عن رفض بعض التيارات السياسية بما فيها المنضوية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للاتفاق أمثال هاني الحسين وفاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحيذر عبد الشافي الذي قاد الوفد المفاوض الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد، حول النوايا الحقيقية لإسرائيل (مفدال، 2002). و محمود درويش ورغم انه خط وثيقة إعلان استقلال فلسطين، ومن العائدين إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه كان له موقفه المغاير والمختلف من اتفاق أوسلو، الذي رأى فيه خطيئة أكبر من أن تغتفر، ووصف خطوة الرئيس الفلسطيني التوقيع على هذا الاتفاق مع الكيان الإسرائيلي أنها مجازفة تاريخية . وقال أن نص اتفاق أوسلو مليئاً بالغموض الذي يخدم الأقوى، أي

الاحتلال الإسرائيلي

ولذلك رفض درويش تأييد إعلان مبادئ أوسلو، وقدم استقالته من عضوية المكتب التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض الانضمام إلى السلطة الفلسطينية وتسلم منصب وزير الإعلام في عهدي ياسر عرفات ومحمود عباس، شأنه في ذلك شأن المناضل والمفكر الفلسطيني الكبير شفيق الحوت، الذي آثر هو الآخر الخروج من منظمة التحرير الفلسطينية مع أنه كان أحد أعمدتها وأوتادها الأساسية ومن مؤسسيها الأوائل التاريخيين (حسن، 2017)

أما الفصائل الفلسطينية فان الرفض للاتفاق كان واسعا وغير مسبوق في التاريخ الوطني الفلسطيني، فقد انضمت للرفض فصائل أساسية في منظمة التحرير كالجبهتين الشعبية والديمقراطية لتشكل مع حماس والجهاد الإسلامي والصاعقة والقيادة العامة وغيرها ما عرف بتحالف الفصائل العشر ضد الإتفاق (صالح م، 2018)، ورغم هذا الرفض إلا أنها أجمعت على أنها لن تلجأ إلى استخدام العنف في إفشال هذا الاتفاق الذي اعتبروه اتفاق خنوع وتنازل جوهرى عن مصالح الفلسطينيين (مفدال، 2002، صفحة 413).

ولقد تباينت مواقف الأطراف المعارضة بخصوص المشاركة في الانتخابات المنصوص عليها في الاتفاق، فيما أكدت الجبهة الشعبية على عدم مشاركتها في هذه الانتخابات بأي حال من الأحوال، نجد أن الجبهة الديمقراطية تميز بين المشاركة في الانتخابات التمثيلية التي هي من حق الجميع وبالتالي تلقي موافقة من الجبهة الديمقراطية و بين الانتخابات الوظيفية للحكم الذاتي التي ترفضها الجبهة الديمقراطية.

أما موقف حماس من المشاركة في الانتخابات فسوف تحدده أيضا طبيعة هذه الانتخابات على عكس حركة الجهاد التي ترفض هذه الانتخابات جملة وتفصيلا (1993، صفحة 21).

تبقى هذه المواقف ظرفية لبعض الفصائل الفلسطينية حيث يمكن أن تغير من مواقفها نتيجة لتغير بعض الظروف أو المعطيات و أحسن مثال على ذلك موقف الجبهتين الديمقراطية و الشعبية من قرار 242 الذي رفضا قاطعا منهما ليصبح فيما بعد أحد مطالبهما ليكون مرجعية لعملية السلام، و من جهة أخرى فإن جزءا من مواقف تيارات المعارضة مرهون بالمحافظة على مصالحها الذاتية و بقاءها السياسي (1993، الصفحات

(22-21). وبالتالي نجد الواقعية موجودة من الطرفين، الطرف المؤيد و المركزي للاتفاقية و الطرف الراض لها.

2.5 الشعب الفلسطيني(الداخل و الشتات):

أحس الشعب الفلسطيني المتواجد في الشتات أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عنهم و تنازلت على حسابهم عن حق العودة، الذي هو حق أساسي لكن إنسان فلسطيني أو جماعة اقتلعت من وطنها عنوة (مفدال، 2002، صفحة 413). أما الشعب الفلسطيني المتواجد في الأراضي المحتلة فقد تم استقبال هذه الاتفاقية بنوع من التباين في المواقف بين المؤيد والمتحفظ، ولكل مبرراته، فالجناح الشعبي المؤيد للاتفاقية مبرراته بشكل خاص لقيام منظمة التحرير الفلسطينية بنفسها بإجراء المفاوضات على عكس مفاوضات مدريد أين دخلت في وفد مشترك مع الأردن وهو دليل على قبول إسرائيل بالأمر الواقع واعترافها بتمثيلية المنظمة للشعب الفلسطيني دون سواها. أما الجناح الشعبي المتحفظ فقد انطلق من منطق عدم ثقته في أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية وتحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد جاء التحفظ لاعتقاد الكثير من هذا الجناح بعدم جواز تأجيل مناقشة قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين إلى مفاوضات المرحلة النهائية وطالبت الأغلبية الساحقة من هذا الجناح بضرورة إجراء استفتاء شعبي فلسطيني حول الاتفاق (1993، صفحة 23)

يفسر هذا التباين في المواقف والآراء تجاه الاتفاق إلى اختلاف قناعات الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى تأثيره بالاتجاهات والمواقف السياسية للفصائل الفلسطينية من خلال التعاطف والمساندة والتأييد لمواقف هذه الفصائل.

خاتمة :

وفي الختام يمكن القول أن هذا الاتفاق حمل بعض النقاط الإيجابية إلى أنه لم يخلو من النقاط السلبية التي أثرت على مستقبل القضية الفلسطينية برمتها، فقد عملت

إسرائيل بكل ما وسعها في فرض بنود تخدم أمنها القومي وخاصة كسب الاعتراف ونبذ العنف أي منع أي إجراء عسكري مقاوم للوجود الإسرائيلي، ولكن بالرغم من ذلك فإن الظروف الدولية والإقليمية لعبت دورًا مهمًا في دفع منظمة التحرير الفلسطينية للتوقيع على هذه الاتفاقية التي لاقت بعض الرفض من بعض الفصائل ومن بعض الأوساط الشعبية الفلسطينية، خاصة الشعب الفلسطيني المتواجد في الشتات فمنذ الإعلان عن الثورة والمقاومة الفلسطينية للاحتلال الصهيوني والمنظمة تواجه الصعوبات والصدمات خاصة مع الدول التي كانت تحتضن الفدائيين الفلسطينيين والذين طردوا من تلك الدول في نهاية الأمر وتشتتوا في بعض الدول العربية ما يعني ضمناً القضاء على المقاومة المسلحة أما على المستوى الدولي فإن زوال الإتحاد السوفيتي وتصعد المعسكر الشرقي جعل مفاتيح القضية كلها في الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بمواقفها المساندة للدولة الكيان الصهيوني والمساندة للخيار التسوية بل والراعية لكل الاتفاقات الموقعة بهذا الشأن .

قائمة المراجع:

- أ.ش. (سبتمبر، 1990). إنعكاسات أزمة الخليج على فلسطين. مجلة شؤون فلسطينية.
- اتفاق أوسلو: فقرة لم تتضح أبعادها بعد. (22 جانفي، 2019). تاريخ الاسترداد 22 جانفي، 2019، من www.nad.gov.ps/fact/agrerl.htm
- أماني يوسف الأطرش. (2018/2019). اتفاق أوسلو السياق التاريخي والتداعيات. أكاديمية دراسات اللاجئين.

- أنيس بن علي بن عمر. (2016/2015). حرب أكتوبر 1973 دراسة تحليلية في أسباب ونتائج الحرب. أكاديمية دراسات اللاجئين.
- أوساما أبو نهال. (جانفي، 2012). مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أسلو. (دار الجندي للنشر والتوزيع) تم الاسترداد من www.researchgate.net
- باروخ كمرلنغ و يونيل شموئيل مفدال. (2002). الفلسطينيين صيرورة شعب. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- بيار سالينجرو وأريك لوران. (1993). حرب الخليج الملف السري. بيروت -لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- د.م. (28 أفريل، 2014). تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق. تم الاسترداد من [bbc: www.bbc.com](http://bbc.com)
- د.م. (17 نوفمبر، 2016). حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصفت بمنطقة الخليج. تم الاسترداد من الجزيرة نت: www.aljazeera.net
- ديفيد ماكوفسكي. (07 مارس، 2011). استعراض مكاسب مصر من معاهدة السلام مع إسرائيل. تم الاسترداد من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: www.washingtoninstitute.org
- سلمان أبو ستة. (أفريل، 2020). اللاجئين الفلسطينيون بين التوطين والعودة. تم الاسترداد من الجزيرة نت: www.aljazeera.net
- شاكرفريد حسن. (20 أكتوبر، 2017). محمود درويش واتفاق اسلو المشؤوم !!.. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: <http://www.ahewar.org>
- عرفان نظام الدين. (1990). شهر على الاحتلال العراقي للكويت، إلى أين يسير العالم العربي. جريدة الحياة الأردنية ، 09.

- عيسى الشعبي. (أكتوبر-نوفمبر، 1975). قراءة في بنود الاتفاقية المصرية – الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية ، الصفحات 115-116.
- فاروق القدومي أبو لطف. (1998). فلسطين بين الماضي والحاضر "النكبة خمسون عاما". (صفحة 67). تونس: مركز جامعة الدول العربية.
- فاروق القدومي أبو لطف. (1998). فلسطين بين الماضي والحاضر النكبة خمسون عاما. تونس: مركز جامعة الدول العربية .
- فليب لومارشال، لميا راضي. (1998).: إسرائيل / فلسطين غدا، ترجمة يوسف ضومط بيروت – لبنان : دار الجيل. بيروت: دار الجيل.
- قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي "غزة وأريحا أولا". (1993). الضفة الغربية: مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية.
- ليلى شرف. (جوان، 1991). موقف الأردن من أحداث الخليج. المستقبل العربي (148)، صفحة 98.
- محسن صالح. (14 سبتمبر، 2018). اتفاق أوسلو.....دروس للحاضر والمستقبل. تم الاسترداد من الجزيرة نت: www.aljazeera.net
- محسن محمد صالح. (2003). فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. الجزيرة: مركز الإعلام العربي.
- محضر جلسة القمة. (08 20، 1990). مجلة اليوم السابع ، الصفحات 11-13.
- محمد أحمد خضر. (جانفي، 2017). مواقف دول المواجهة العربية (مصر والأردن) من أزمة الخليج 1990. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (26)، صفحة 166.
- محمد صلاح قاسم. (20 أكتوبر، 2019). بيروت 1982: حين استجدى «الإسرائيليون» الانسحاب. تم الاسترداد من موقع إضاءات: www.ida2at.com

- محمد عبد الغني الجمسي. (1998). *مذكرات حرب أكتوبر 1973*. الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ممدوح نوفل. (2001). *البحث عن الدولة. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع*.
- ممدوح نوفل. (1995). *قصة اتفاق أسلو، الرواية الحقيقية الكاملة، " طبخة أسلو. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع*.
- ن.ج. (سبتمبر، 1990). *متغيرات أمريكية على الطريق ؟ شؤون فلسطينية* .
- ناجي علوش. (20 جانفي، 1992). *ماذا عن المفاوضات العربية – الصهيونية ؟ عالم السياسة ، صفحة 48*.